مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.799

25 June 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والتسعين
بعد المائة السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف
يوم الخميس، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد ميمسكول (أوكرانيا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد المائة السابعة لمؤتمر نزع السلاح.

إنكم تعلمون أن ممثل جنوب أفريقيا، السفير سلبي، على وشك أن يترك منصبه في جنيف بعد أن عين مديراً عاماً لوزارة الخارجية في بريتوريا. وقد حظي، طيلة السنوات الثلاث التي قضاها في جنيف، بتقديرنا لمواهبه كدبلوماسي قدير، ولنشاطه وقوته في الدفاع عن مواقف حكومة بلاده، ولذا فإنني باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي أرجو أن يتفضل وفد بلاده بأن ينقل إليه، وإلى أسرته أيضا، أخلص تمنياتنا له بالسعادة وبالنجاح في مهامه الجديدة.

وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو البرازيل، وكندا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد السفير كامبل من استراليا، والمنسق الخاص المعني بالشفافية في مجال التسلح، السيد غريكو من رومانيا، والمنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر، السفير هوفر من سويسرا. وأود، قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول، أن أدلي ببعض الملاحظات التمهيدية.

إنني كممثل لأوكرانيا إذ أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح لأول مرة، أود بادئ ذي بدء أن أثني على هذا الجهاز التفاوضي الفريد المتعدد الأطراف الذي أسهم إسهاماً وفيراً في قضية نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية.

إن أسلافي في هذه المهمة، السفير نوربرغ من السويد، والسفير هوفر من سويسرا، والسيد الحسامي من سوريا، والسفير سنغر من تركيا، جديرون جميعاً بعرفاننا وتقديرنا لما بذلوا من جهد لا يكل من أجل تمكين مؤتمر نزع السلاح من تأدية أعمال موضوعية في السنة الجارية، عملاً بالمقرر CD/1501. وأرى أنني شخصياً مدين بالشكر للأمين العام للمؤتر، السيد بتروفسكي، ولنائب الأمين العام، السيد بن اسماعيل وللأمانة العامة لما يقدمونه جميعاً للرئاسة من دعم وتشجيع لهما قيمة كبرى.

لقد حرصت أوكرانيا، منذ بواكير وجودها كدولة مستقلة، على المشاركة المتعمقة في قضايا نزع السلاح والحد من الأسلحة ويشهد على ذلك انضمامها إلى معاهدة ستارت-١ ومعاهدة عدم الانتشار، وقد توجت مشاركتها هذه بالإزالة التامة لترسانتها النووية التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين أكبر الترسانات النووية في العالم. وبهذا السجل المعروف ليس في مجال نزع الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضاً في مجال نزع الأسلحة التقليدية أصبحت قبل عامين عضواً كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح، وهذه العضوية تعني في رأينا المحافظة على سلطة وأهمية هذا الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح، فمن واجب الأعضاء كافة أن يحرصوا على تمكين هذا المؤتمر من تحقيق أهدافه وتلبية تطلعات الشعوب إلى السلم وإلى عالم أكثر أمنا. وسوف أبذل قصاري جهدي، كرئيس للمؤتمر، لكي أوفق فيما بين المواقف الوطنية التي تتخذها مختلف الوفود لدى تنفيذ المقرر CD/1501. وقد استطاع سلفي مباشرة السفير سنغر من تركيا أن يتم الجولة الأولى - والتي أعدت باقتدار - للمشاورات حول البند ١ من جدول الأعمال. ومن الواضح أن المؤتمر يحتاج إلى البناء على النتائج التي تحققت في فترة رئاسته وإلى البحث عن الطرق والوسائل التي تمكنه من المضي قدماً في هذه العملية. ففي هذه المرحلة لا بد أن يرحب الرئيس بأية أفكار جديدة تتعلق بكيفية الوصول إلى نهج لمعالجة هذا البند يكون متوازناً ومفيداً للكافة ومراعياً لشواغل الجميع. وإنني شخصياً مقتنع بأنه، إزاء التطورات الدولية الجارية، لا يستطيع المؤتمر أن ينهي هذه الدورة

دون اتخاذ إجراءات محددة بموجب البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

إن نشاطات اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية، وهي الهيئة الفرعية الوحيدة المفوضة في التفاوض والتي يرأسها السفير دي إيكازا من المكسيك تعتبر معقد الأمل ومصدر الإلهام بالنسبة للرئيس. كذلك فإننا نتطلع إلى تعاون مثمر ووثيق مع المنسقين الخاصين، السفير جون كامبل من استراليا، والسفير باليهاكارا من سري لانكا، والوزير غريكو من رومانيا، والسفير ايليانيس من شيلي، والسفير ناراي من هنغاريا، والسفير هوفر من سويسرا، الذين يقومون بعملية تنفيذ التفويضات كل فيما يخصه، والرئيس واثق كل الثقة أن الجهود الجارية بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، والشفافية في مجال التسلح، والفضاء الخارجي، سرعان ما سوف تسفر عن إنشاء آليات ملائمة في نطاق مؤتمر نزع السلاح ولديها تفويضات بالتفاوض.

ونحن على علم بدور الرئاسة وبمسؤوليتها. ومن المفروض أنني، بهذه الصفة، لا بد أن آخذ في اعتباري آراء جميع الوفود. وأن أحافظ على التوازن بين بنود جدول الأعمال المختلفة، حتى لا يؤدي قصور التقدم بشأن قضية بذاتها إلى الجمود في قضية أخرى. وفي الوقت ذاته فإن أي رئيس لمؤتمر نزع السلاح لا بد وأن يأتي معه بطاقة جديدة ورغبة وأمل جديدين في المضي قدماً بأعمال المؤتمر. وإنني لأتطلع إلى جميع الوفود برغبة في مساندتها لي وفي تعاوني معها لكي نتمكن من تحقيق النجاح في هذه المهمة، واسمحوا لي أن أكرر ما قاله السفير نوربرغ وهو أن رئيس مؤتمر نزع السلاح ليس ساحراً وإنما ميسراً لأعمال المؤتمر. وبعد قولي هذا أناشد الوفود إبداء أقصى قدر من المرونة لكي نتمكن من المضي قدماً في سبيل تحقيق مزيد من الإنجازات فيما يتعلق بنزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيد العالمي.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل، السفير لافر.

السيد لافر (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أحر التهاني لك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، فإن مهارتك ولباقتك، مقترنين بتجربة أوكرانيا الفريدة في مجال نزع السلاح التي أشرت إليها إشارة لها أهميتها في بيانك الافتتاحي، تعتبر ايجابيات هامة للمؤتمر خصوصاً في هذه الفترة العصيبة. فلتطمئن تماماً إلى أنني شخصياً ومعي وفد البرازيل سوف نقدم كل الدعم لمساعيك وكل التعاون معك في بذلها، كما أود أن أضم صوت وفد البرازيل إلى صوتك فيما نطقت به من عبارات مخلصة وجهتها، باسم المؤتمر، إلى السفير سلبي الذي يتركنا لكي يتولى مسؤوليات أخرى في بلده.

ويطيب لي أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري الخالص لسلفكم السفير مرات سنغر من تركيا على اضطلاعه بمسؤولياته بنزاهة وعزم وطيد. وإنني شخصياً اكتسبت خبرة مفيدة من التعامل معه كمنسق لمجموعة الـ ٢١ أثناء رئاسته. فقد بدأ المؤتمر، تحت رئاسته، في تنفيذ برنامج العمل المبين في الوثيقة CD/1501، وكان ذلك أول عمل موضوعي اضطلع به منذ عام ١٩٩٦؛ ويراودنا الأمل في أن تتخذ المشاورات التي عقدها رئيس اللجنة المخصصة المعنية بضمانات الأمن السلبية، وكذلك التي عقدها المنسقون الخاصون المعنيون بالفضاء الخارجي، وبالألغام البرية المضادة للأفراد، وبالشفافية في مجال التسلح، أساساً لمفاوضات فعلية تبدأ في المستقبل القريب. كما أن عقد مناقشات حول جدول الأعمال، وتوسيع عضوية المؤتمر،

وتحسين أدائه، من شأنه أيضا أن يساعد في الوصول إلى نهج مشترك وأكثر حداثة لمعالجة هذه القضايا الملحة.

وليس هناك من شك في أهمية المجالات التي ذكرتها، ومن ثم فإن أي تطور إيجابي في معالجة المؤتمر لها سوف يقابل بالترحيب؛ وغني عن القول، من ناحية أخرى، إن البند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" لم يزل صاحب أعلى أولوية لدى المجتمع الدولي والأغلبية الساحقة من أعضاء هذا المؤتمر، وليست البرازيل أقل الأعضاء اهتماماً به؛ وعليه ينبغي للرئاسة ألا تتوانى في مواصلتها للمشاورات التي تجريها بموجب الوثيقة CD/1500.

وفي هذا الصدد أبدينا اهتماما خاصاً بالنتائج الأولية التي توصل إليها السفير سنغر، وهو ما تحدث عنه شخصياً في جلستنا العامة الأخيرة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه. ولئن كان قد رأى أنه ليس في وضع يسمح له بأن يطرح توصيات في ذلك الوقت، إلا أنه من الواضح أن الموقف الجديد في نوعيته الذي نشأ من جراء أحداث خارج مؤتمر نزع السلاح لا يمكن إلا أن يشير إلى ضرورة الإسراع قدر الإمكان بالمشاورات التي يجريها الرئيس نحو التوافق. وهذه حقيقة يؤكدها التشديد على "ضرورة أن يتوصل المؤتمر، دونما إبطاء، إلى توافق عام في الآراء حول الآلية أو الآليات المناسبة لمعالجة هذا البند من كافة جوانبه"، كما يؤكدها اعتقاده الذي لم يعبر عنه بأن "الأحداث الأخيرة تدل بجلاء على ضرورة تنشيط قضية نزع السلاح النووي برمتها، من حيث سرعة السير بها ونطاق تغطيتها، بما يتوافق مع الضرورة الملحة التي اتضحت مجدداً". ونحن نوافقه الرأي على هذه التقويمات، كما نأمل أن يصبح مؤتمر نزع السلاح في وضع يسمح له باتخاذ إجراء بشأن البند ١ من جدول الأعمال في الجزء الثالث من دورته في ١٩٩٨، على نحو ما ورد في التقرير.

ومن المؤكد أن المقترحات التي تحمل هذا المعني ليست قليلة، وإنني شخصياً، باعتباري حينئذ منسقاً لمجموعة الـ ٢١، قمت بتذكير الجلسة العامة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه بالمقترحات التي طرحها أعضاء المجموعة في السنتين الماضيتين ونشرت في وثائق خاصة بالمؤتمر. وتدل طائفة الآراء التي عكستها هذه القترحات بشأن نطاق وتفويض لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي على المدى الذي وصل إليه الكثير من أعضاء مجموعتنا في محاولة مراعاة مختلف الصعوبات المدعاة. إلا أن الفرص المعقولة التي أتيحت مؤخراً في أثناء الجزء الأول من دورة العام الحالي، ضاعت للأسف بسبب العراقيل التي استمرت تعترض طريقها. ولكننا لا نغفل عن حقيقة أن هذه القضية، شأنها شأن سائر القضايا ذات الطابع السياسي، ترتهن بالتطور في الرؤية والرأي. فإذا كان هناك في أي وقت من الأوقات مبرر قوي لهذه المعارضة المتبلدة فإن أقل ما يمكن أن نتوقعه هو إعادة دراستها في ضوء التطورات الدولية الخطيرة التي وقعت مؤخراً، ولو أنني كنت الآن أشارك في حلقة دراسية في جامعة سان باولو لقلت إن ما يحدث يعتبر مثالاً على ما يمكن أن يسميه الخبير الألماني بعلم الظواهر "التجاوز المتعمد لحدود الإدراك"، وهذا هو ما حاولت أن أطرحه بكلمة "المتبلدة".

وواقع الأمر أن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في شهر أيار/مايو الماضي خلقت أزمة دولية كبرى في فترة ما بعد الحرب الباردة، وألقت بظلال من الشكوك على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، إذ خلقت وضعاً يشكل تحدياً حقيقياً له.

لقد ظلت بلدان عديدة، لسنوات طويلة بعد بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترفض الانضمام لهذه المعاهدة خوفاً على الخيارات التي يمكن أن تفقدها بانضمامها إليها، وعلى الرغم من المعارضة المعلنة القوية، خصوصاً فيما يتعلق بتقسيم البلدان إلى فئتين وفقاً لهذه المعاهدة، لم يتعرض نظام عدم الانتشار النووي، علناً على الأقل، للتحدي بفعل الإجراءات المحددة التي تجاهلت أركانه الأساسية.

لقد شهدت نهاية الحرب الباردة اتجاهاً متدرجاً نحو قبول نظام عدم الانتشار على نطاق أوسع بكثير مما سبق، وإن كان هذا القبول لا يشمل عدم التوازن المتأصل فيه، ففي أقاليم مختلفة من العالم، ولأسباب مختلفة، قررت بلدان عديدة، من بينها دولتان حائزتان لأسلحة نووية، إما الانضمام إلى هذا النظام وإما الالتزام بمعايير عدم الانتشار. وهذا الاتجاه، مقترناً بالمقرر الصادر في ١٩٩٥ بتمديد المعاهدة لفترة زمنية غير محددة، ولد أحساساً لدى كثيرين بأن نظام عدم الانتشار أصبح، رغم عيوبه، هو النموذج العالمي المقبول بوجه عام لعدم الانتشار.

ولكن هذه الموافقة العامة جعلت، فيما يبدو، بعض البلدان تتغاضى عن بعض الحقائق المقلقة أو تتعمد تجاهلها، منها أنه على الرغم من هذا الاتجاه ومن تكرار الحث عليه من جانب دول كثيرة، ظلت ثلاثة بلدان قادرة على امتلاك الأسلحة النووية خارج نطاق النظام الذي رأت بوضوح أنه لا يتسق مع احتياجاتها ورؤاها الأمنية؛ ومنها أيضا أن التدابير المحددة التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل نزع السلاح النووي، كالتزام وهدف معلن في معاهدة عدم الانتشار ذاتها، أدنى بما لا يقارن من التوقعات. واتضح ظهور هذه الحقيقة بشكل متزايد كلما تراجعت أشباح الحرب الباردة، ومع ذلك فإن الدول الحائزة للسلاح النووي تقاعست عن الالتزام الحقيقي بإزالة ترساناتها النووية.

إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان ربما تكشف، بما تشكله من تحد لهذا النظام، عما فيه من تناقضات وقيود بشكل لم يسبق له مثيل حتى اليوم، وبالتالي فإنها تطرح الشكوك فيما لو كان محتفظاً بكفاءته حتى الآن. كذلك فإن لها تداعياتها على مفاهيم معينة مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وما يتعلق بها من ضمانات الأمن السلبية. ومن النتائج الأخرى لهذه التجارب أنها ارتفعت بنزاع إقليمي في جوهره إلى مستوى دولي أعلى فزادت من رهانات تسويته. وعلاوة على ذلك فإن هذه التجارب إذ تقتضي استعراض الأوضاع الأمنية والاستراتيجية لبلدان كثيرة، ربما تزيد مخاطر حدوث مزيد من الانتشار، خصوصاً في أقاليم منكوبة بالتوترات والغموض. وهذا هو السبب في أن الوضع الراهن يرقى إلى مستوى أزمة دولية ذات أبعاد كبيرة، وتستدعي اتخاذ إجراءات حازمة وحكيمة على أكثر من جبهة واحدة ضماناً لفعاليتها. وإذا كان الوضع الحالي يطرح مخاطر جديدة، فإنه أيضا يستطيع أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة غير مسبوقة.

إن التجارب النووية هي دائماً وأبداً أحداث مزعجة ومؤسفة، ولا تستثني من ذلك التجارب التي أجرتها الهند وباكستان. وقد أصدرت الحكومة البرازيلية عدة بيانات صبيحة هذه التجارب أوضحت فيها، في جملة أمور، أنها تشعر بفزع عميق وهم ثقيل من عواقبها على نظام عدم الانتشار النووي، وحثت الهند وباكستان على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وناشدتهما ضبط النفس مراعاة لمخاطر حدوث سباق للأسلحة النووية في الإقليم.

وفي واقع الأمر فإن العالم الذي يناضل من أجل التخلص من التركة النووية التي ورثها عن الحرب الباردة أصبح ينظر إلى التجارب النووية على أنها لا تتسق مع مقتضيات الحاضر، فالمجتمع الدولي بوجه عام محق في توجسه من عواقب هذه الأفعال على الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وكذلك على الاستقرار الإقليمي في سياق نزاع عميق الجذور. وها هو الموقف الإجماعي القاطع الذي اتخذه مجلس الأمن متمثلاً في القرار ١١٧٢ يدل بجلاء على إدراك الجميع لمخاطر الانتشار النووي على الأمن إقليميا وعالمياً، ويحدد الاتجاه الذي ينبغي السير فيه في عدد من المجالات. ولئن كان المتوقع من الهند وباكستان شيئاً كبيراً فإن هنالك دوراً ينبغي أن تؤديه بلدان أخرى يعنيها الأمر ومعها المجتمع الدولي.

وفي هذا الشأن ينبغي النظر بعين الترحيب إلى بعض التطورات الأخيرة مثل إعلان كل من الهند وباكستان وقف التجارب النووية، فضلاً عن المؤشرات الإيجابية بشأن تجدد الاستعداد لديهما للدخول في حوار حول القضايا المعلقة بينهما، ومع ذلك ففي الظروف الراهنة يجب على البلدين أن يفعلا ما هو أكثر من ذلك للمساعدة في نزع فتيل التوترات الإقليمية والعالمية التي أفرزتها هذه التجارب، فالانضمام غير المشروط إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة لا بد من اتخاذها فوراً، وكذلك الحال بالنسبة للتدابير التي تكفل وقف كافة برامج انتاج الأسلحة النووية، وأيضا الامتناع عن استعمال القدرة النووية التي ظهرت مؤخراً في التسليح بما في ذلك الصواريخ التسيارية؛ ووقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدة في الأسلحة النووية؛ والتعهد بمنع تصدير المعدات والمواد والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في الانتشار النووي.

إن البرازيل تدرك، بطبيعة الحال، الصعوبات الماثلة أمامنا، ومع ذلك فإننا عازمون على أن نشارك بجهودنا في المساعدة على تذليلها بطريقة بناءة ومتوازنة. ومن هذا المنطلق قبل لويز فيليب لامبريا، وزير العلاقات الخارجية في البرازيل، الدعوة التي وجهت إليه مؤخراً للمشاركة، مع نظرائه من الأرجنتين والفلبين والصين وجنوب أفريقيا وأوكرانيا، في اجتماع يعقد في ١٢ حزيران/يونيه في لندن مع وزراء مجموعة الدول الصناعية الثمان لتبادل وجهات النظر حول ما يمكن اتخاذه من إجراءات للتنسيق والمتابعة.

وفي هذا السياق يمكن أن تبرز أهمية خبرة البلدان التي وجدت طرقاً عملية للتخلص نهائياً من الأسلحة النووية أو للتراجع عن حافة الهاوية. فنحن، ومعنا الأرجنتين، على استعداد لاشراك غيرنا في العملية الثنائية التي قمنا بها في بناء الثقة والتعاون في المجال النووي، وهو ما سبق أن أشار إليه البلدان في البيان المشترك الذي بعثا به إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ حزيران/يونيه، ولئن كان من المتعذر نقل هذه التجربة تلقائياً، نظراً للخلفية التاريخية الخاصة التي ينفرد بها كل بلد من البلدان، ونظراً لاختلاف آثار نهاية الحرب الباردة على الأقاليم المختلفة، إلا أنها تعتبر سابقة عملية يرجى أن تساعد في الحث على إزالة التوتر القائم في الأوضاع الحالية.

من البديهي في رأينا أنه لا يمكن تعزيز عدم الانتشار فعلياً ما لم يتم تعزيز نزع السلاح النووي. ومن الواضح من هذه الناحية أنه يجب على الدول الحائزة لأسلحة النووية أن تتخذ التدابير التي تترجم إلى إجراء حقيقي ذلك الإصرار الذي أعلنت به مؤخراً عن عزمها على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. فقد حان الوقت فعلاً لكي تجعل هذه الدول أعمالها مطابقة لأقوالها.

وثمة عدد من المقترحات المحددة بهذا المعنى قد طرحت في الإعلان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية البرازيل ومصر وآيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والسويد في ٩ حزيران/يونيه، وتلاه على هذا المؤتمر السفير لارس نوربرغ من السويد في الجلسة العامة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه. فهذا الإعلان يأخذ في اعتباره تماماً الأحداث الأخيرة ولا يكتفي بالاشارة إلى الدول الحائزة لأسلحة نووية وإنما يشير أيضاً إلى الدول القادرة على انتاج أسلحة نووية. ومن الطبيعي أن أهم خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تتمثل في التعهد الواضح بالإزالة العاجلة والنهائية والتامة للأسلحة النووية، وهي نقطة يجب ألا يكون هناك سبب للتردد بشأنها، كما يجب عدم التردد إزاء ما يقترح من خطوات عملية أخرى، مثل إنهاء حالة التأهب في الأسلحة النووية وإبطال مفعولها، وبذلك يمكن تعطيلها عن الاطلاق فترة طويلة، والحد من احتمالات استعمالها على الإطلاق، سواء عن طريق الخطأ أو بشكل آخر. كذلك ينبغي نقل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من المواقع التي نشرت فيها. إن مثل هذه التدابير، مقترنة بالتقدم نحو عقد اتفاقات ملزمة قانوناً على عدم المبادأة بالاستعمال وعلى تقديم ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، من شأنه أن يطمئن المجتمع الدولي، بل وأيضاً أن يعزز فعلاً نظام عدم الانتشار ببيان التحرك الحقيقي نحو هدف النزع الكامل للسلاح النووي.

إن هذه المقترحات والأفكار لا تقلل من شأن التخفيضات المهمة في الترسانات النووية في إطار عملية ستارت، وهي تخفيضات قوبلت، من ناحيتها، بالتقدير والتشجيع في الاعلان. ولكن الصعوبات والقيود التي تنطوي عليها ستارت أوضح مما يمكن صرف الأنظار عنه. ويعتبر عدم تصديق البرلمان الروسي حتى اليوم على معاهدة ستارت ٢ دليلاً مؤكداً على تعرض هذه العملية لمعوقات وحساسيات سياسية، خصوصاً في سياق توسيع حلف الأطلنطي بقدراته النووية. وعلى الرغم من أن ستارت ٣ التي يتباهون بها تولد الأمل في تخفيض الترسانات إلى ٢ ٠٠٠ - ٢ ٥٠٠ من الرؤوس الحربية النووية المنتشرة بحلول عام ٢٠٠٨ إلا أن المفاوضات بشأنها لم تبدأ حتى الآن، كما أن مستويات التراكم اللامعقولة في فترة الحرب الباردة يجب ألا تضلل تفكيرنا بالاعتقاد بأن هذه الأرقام منخفضة فعلاً. وعلاوة على ذلك فإن الدول ذات الترسانات الأصغر حجماً يجب إشراكها في هذه العملية وجعلها تجري تخفيضات مناظرة.

وعلى أية حال، يجب ألا نغفل عن ضرورة الخفض العددي للأسلحة النووية الذي لا بد من إدراجه دون لبس في برنامج مكون من مراحل لإزالتها إزالة كاملة، على أن يصحبه تقليل لأهميتها في النظريات النووية العسكرية. فإن اتخاذ أوضاع "الضرب بمجرد الإنذار"، والخروج بمفاهيم جديدة مثل تعمد عدم الوضوح في مبررات استعمال الأسلحة النووية للرد على ما يتصور أنه تهديدات غير نووية، أو تبرير الرادع النووي لمواجهة الإرهابيين، كل هذا لا يمكن إلا أن يساعد على تكريس الاحتياج لهذه الأسلحة إلى ما لا نهاية.

إن الوضع الدولي الراهن الذي تكشفت فيه هشاشة نموذج عدم الانتشار يتسع لردود مختلفة على جبهات عديدة. ولم يعلن مؤتمر نزع السلاح رده حتى الآن، وهو رد يجب أن يبدأ، مراعاة لطابع هذا المحفل، بالقيام فورا بإنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال حيث يمكن اجراء المفاوضات الملائمة حول قضايا نزع السلاح النووي وما يتصل بها، مثل إبرام معاهدة لحظر انتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية، فإن مجرد السماح للمؤتمر بأن يضطلع بمسؤولياته القانونية بشأن هذه المسائل سيكون في حد ذاته خطوة كبرى إلى الأمام، خطوة تؤكد الأوقات العصيبة التي نجد أنفسنا في غمارها تأكيداً شديداً أن أوانها قد حان فعلاً، فهذا هو المفروض أن تفعله حالياً جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أو التي

لديها هذه القدرة، وينطبق هذا أيضاً على الدول التي نشأت فيها الأسلحة النووية، أو انتشرت منها بالترتيب الزمني.

إن هذا النداء قد يبدو شيئاً متكرراً، فهو، رغم كل شيء، يتردد في هذه القاعة منذ عشرات السنين، ومع ذلك فإن ترديده الآن ليس رتيباً بأي حال من الأحوال، ففي رأينا أن الظروف الدولية الراهنة تقتضي دراسته في ضوء جديد تماماً. فهيا بنا نغتنم هذه الفرصة خشية أن يدركنا الوقت الذي نفعل فيه ما أشار إليه ذات مرة رجل الدولة البريطاني العظيم، بنيامين دزرائيلي، وهو إلقاء المواعظ وسط الخرائب.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على البيان الذي ألقاه وعلى عباراته الطيبة الموجهة إلى بلدي وإلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل كندا، السفير موهر.

السيد موهر (كندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ حديثي بما يتوقعه الجميع، وهو تهنئتكم بتوليكم رئاسة المؤتمر، وأتعهد لكم بالقطع بدعم كندا لكم وتعاون وفدها معكم. كما أود أن أعرب عن تقديري وإجلالي لما أسهم به سلفكم، السفير التركي سنغر الذي أعتقد أنه خاض اختباراً عسيراً في بحار مؤتمر نزع السلاح وخرج منها على أفضل حال. كذلك تود كندا أن تضم صوتها إليكم في إعرابكم عن التأييد الإيجابي والاحترام للسفير جاكوب سلبي من جنوب أفريقيا، فلا شك أن السفير سلبي استطاع، بعمله في هذه القاعة وفي غيرها، أن يحظى بكل الاحترام والتقدير من حكومة كندا، ولهذا فإننا نشعر بأسف عميق حين نراه يغادر جنيف.

إننا إذ نقترب من نهاية الجزء الثاني من دورة ١٩٩٨ لمؤتمر نزع السلاح تود كندا أن تسلط الأضواء على أربعة تحديات، ونستطيع أن نوجز في ذلك بقدر معقول بالنظر إلى أننا سبق أن أدلينا ببيانات أربع مرات في الجلسات العامة.

ولنبدأ بموضوع نزع السلاح النووي فنقول إن كندا حددت منظورها لهذا الموضوع البالغ الأهمية في البيان الذي ألقته في ٢٢ كانون الثاني/يناير، وضمنته اقتراحاً باتخاذ اجراء ملائم في هذه الهيئة، ثم لخصت هذا الأخير في الوثقة CD/1486 المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير، ولا زلنا متمسكين بهذا المنظور وبذلك الاقتراح. وفي جوهر الأمر فإننا نعتبر نزع السلاح النووي مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، والتي ألزمت نفسها جميعا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها المعقود في ١٩٩٥ "بالتصميم على مواصلة الجهود المنظمة والمتزايدة للحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بهدف نهائي هو إزالة هذه الأسلحة". وهكذا فإن كندا تؤيد عملية ستارت وتدعو إلى المبادرة بالتصديق على ستارت ٢ وبدء المفاوضات بشأن ستارت ٣، كما دعت إلى المبادرة بتوسيع هذه العملية بحيث تشمل الدول الثلاث الأخرى الحائزة لأسلحة نووية. كذلك فإننا نساند بقوة الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتوسيع وتعزيز نظام عدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار.

ولكن أين نحن الآن في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨؟ لا شك في أننا جميعا نواجه تحدياً كبيراً أمامنا، سواء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي أو فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، وأن عملية ستارت الواعدة

أصيبت بالجمود، وأن ستارت ٢ التي أعقبتها بست سنوات، أصبحت أسيرة لقضايا أخرى، وأن هناك خرقاً لحاجز حظر التجارب الذي قننتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد جهود استغرقت عشرات السنين، وأن اللجنة التحضيرية الثانية لمعاهدة عدم الانتشار فشلت في التوصل إلى اتفاق، مما يثير الشكوك حول التزام بعض الدول بقرار ومقررات ١٩٩٥ التي التزمت بها الأغلبية الكبرى من الدول، وأصبحت تطرح الآن تعبيرات جديدة أو أعيد ترجيحها فيما يتعلق بالردع النووي، وتوقفت الجهود المبذولة نحو مراعاة الشفافية في التصدي لتخفيضات الأسلحة النووية التعبوية، وظهرت في محافل عديدة حجج يراد بها التأكيد والتشديد مجدداً على الأهمية السياسية والأمنية المعلقة على حيازة الأسلحة النووية. فما هي العناصر الرئيسية لردنا الجماعي على هذا التحدي الكبير؟ إنها عديدة. أولاً، يجب علينا جميعا أن نتصدى بقوة لمحاولات معاودة إضفاء الشرعية على الأسلحة النووية في سياق "السياسة الواقعية النووية" الجديدة؛ ثانياً، يجب علينا أن نؤكد بالقول والفعل التزامنا بالعمل على أن تظل معاهدة عدم الانتشار هي الأساس الذي نبني عليه جهودنا، وعلينا أيضاً أن نعارض بقوة أي محاولة للتشكيك فيها؛ ثالثاً، يجب علينا جميعا أن نحث الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على إعادة تنشيط عملية ستارت الآن. وأن ندعو الدول الثلاث الأخرى الحائزة لأسلحة نووية إلى المشاركة المباشرة في المرحلة المقبلة من هذه العملية؛ ورابعاً، يجب علينا جميعا أن نعمل معا على تخفيف آثار التطورات السلبية الأخيرة فيما يتعلق بالانتشار النووي وعلى صدها.

وهذه العناصر الاستراتيجية لا تعدو أن تكون القطرة التي تسبق الغيث، ومع ذلك فإننا نعتقد أنها بالغة الأهمية لتحقيق النجاح العام لما نتخذ من اجراءات لنزع السلاح النووي ولعدم الانتشار النووي.

وماذا يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن يسهم به؟ إننا لا زلنا نؤكد أن مؤتمر نزع السلاح في مقدوره، بل وينبغي له، أن يقدم إسهامين: أن ينشئ آلية للمناقشة الموضوعية حول قضايا نزع السلاح النووي، بغية تحديد ما إذا كانت قضية أو أكثر من هذه القضايا تستحق التفاوض عليها في نطاق متعدد الأطراف، ومتى يمكن ذلك؛ وأن يشرع فوراً، بصورة منفصلة، في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. ولعل أعضاء مؤتمر نزع السلاح يذكرون أن كندا بينت في الوثيقة CD/1485 المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير الاعتبارات المتعلقة بكيفية تيسير البدء في إجراء مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. ولئن كانت التطورات الأخيرة قد زادت من صعوبة البدء فيها، إلا أننا لم نزل نعتقد أننا نستطيع بالمداولات الملائمة أن نواصل مسيرتنا على هذا الأساس. وقد علمنا، على سبيل المثال، من خلال النقطتين ٤ و٥ في تلك الوثيقة أن وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وجهت المفاوضين الأمريكيين مؤخراً نحو إبرام اتفاقات في موعد غايته العام ٢٠٠٠ على جعل فائض البلوتونيوم لدى الولايات المتحدة وروسيا غير قابل للاستعمال في صنع الأسلحة. وترحب كندا بهذه الخطوة، وتتطلع دون شك إلى مزيد من المعلومات عنها، وترجو أن تكون هي البداية لعملية متواصلة وشاملة لمعالجة مخزونات كل من البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب. ومرة أخرى نقول إن هذه المحادثات يجب أن تسارع الدول الثلاث الأخرى الحائزة لأسلحة نووية إلى المشاركة فيها.

وخلاصة القول، سيدي الرئيس، إننا نضم صوتنا إلى صوت زميلنا السفير لافر من البرازيل في ثنائه على سلفكم السفير سنغر الذي أعلن في البيان الذي ألقاه في مؤتمر نزع السلاح في ١٨ كانون الثاني/يناير.

"إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأحداث الأخيرة تدل بجلاء على أن قضية نزع السلاح النووي برمتها تستوجب تنشيطها في وتيرتها ونطاقها بما يتوافق مع الضرورة الملحة التي اتضحت مؤخراً".

ويراودنا أمل صادق في أن يقوم المؤتمر، من ناحيته، بذلك.

وإذ نتطرق إلى مسألة القضاء الخارجي أقول إن كندا تعتقد أن الحرص على عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي يعتبر قضية رئيسية لا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يتناولها لكي يعزز الاستقرار الاستراتيجي في الألفية القادمة. وقد طرحنا اقتراحاً رسمياً بهذا المعنى في شهر كانون الثاني/يناير، ورحبنا بتعيين منسق خاص بهذا الشأن. ونعتقد أن تعيينه هذا يدل على استعدادنا جميعاً للمشاركة في مناقشة هذه القضية بجدية وموضوعية. وعلى سبيل المثال فقد أعلنا بوضوح، فيما يتعلق بالناحية الموضوعية، أن اقتراحنا لا يمتد إلى عدم عسكرة الفضاء الخارجي، وإنما يقتصر على عدم نشر أسلحة فيه. وهذا في رأينا هو جوهر تعزيز الاستقرار الاستراتيجي في سياق الواقع الحالي. ونتطلع إلى تحقيق النجاح المبكر للمنسق الخاص، السفير باليهاكارا من سري لانكا. وكما هو الحال في مقترحاتنا الرسمية بشأن نزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، نتوقع أن نتلقى في مرحلة ما في أثناء عملنا الرسمي في مؤتمر نزع السلاح في السنة الجارية رداً رسمياً على هذه المقترحات.

وأما فيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي فإن كندا تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح بمقدوره أيضاً أن يقدم إسهاماً مفيداً وملائماً، علما بأن الشفافية والحوار وضبط النفس لم تزل هي نفسها العناصر الرئيسية لهذا الإسهام، بالإضافة إلى عنصري التركيز وإمعان النظر. وليس مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الملائمة التي يمكن أن تبحث فيها قضايا وأوضاع اقليمية محددة بذاتها. وسوف نستمر في مساندة جهودك، يا سيادة الرئيس، وكذلك جهود السيد غريكو، أثناء العمل على إرساء أساس لجهد بناء يؤديه مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن.

وأود أن أنتقل بعد ذلك إلى مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد أوضحت كندا مرات عديدة في الجلسات العامة أن بحث مسألة هذه الألغام في مؤتمر نزع السلاح ليست له أولوية لديها، فهناك قضايا أخرى أهم منها بكثير تتعلق بنزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، بالاضافة إلى الفضاء الخارجي ونزع السلاح التقليدي يجب أن نوجه إليها وقتنا وجهودنا. وفضلاً عن ذلك فإننا نرى أن الجهد الذي يوجهه المجتمع الدولي في العمل بشأن هذه الألغام يجب أن ينصب على الاتفاقين القائمين المقنعين والقابلين للاستمرار اللذين يتعلقان بهذه الأسلحة، ألا وهما اتفاقية أوتاوا والبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ولهذا لم نجد سبباً حقيقياً يجعلنا نستمر في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على آلية قانونية أقل إلزاماً من اتفاقية أوتاوا. ومع ذلك فإننا نقر بأن آخرين يعطون أولوية للتفاوض في هذا المؤتمر على حظر نقل الألغام البرية المضادة للأفراد.

ونحن نقدر الجهود التي يبذلها السفير الاسترالي كامبل كمنسق خاص في البحث عن طريق يسمح بالتحرك قدماً في هذا الموضوع وسوف نستمر في التعاون معه بأقصى جهد ممكن. إلا أننا إذ نفعل ذلك

سوف نكون حريصين على ألا يؤدي أي عمل في مؤتمر نزع السلاح إلى إضعاف - أو إنقاص أهمية - اتفاقية أوتاوا والمعيار العالمي الجديد الذي نعتقد أنها أنشأته. ولهذا نود أن نطرح، بناء على ما ورد في بياننا الذي ألقيناه في ٢٦ شباط/فبراير، بعض الاعتبارات التي يسترشد بها وفد بلدي أثناء هذه المفاوضات.

أولاً، إن أنسب تعريف، بل التعريف المناسب الوحيد لكل من كلمة "نقل" وعبارة "الألغام البرية المضادة للأفراد" موجود في سياق اتفاقية أوتاوا. وكلاهما يمثل الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها في دورة التفاوض المعقودة في أوسلو في أيلول/سبتمبر الماضي بين البلدان المنتجة للألغام والبلدان المتضررة منها. وفي رأينا أنه ينبغي ألا نعود إلى التطرق لهذين المصطلحين في أية مفاوضات تتعلق بمؤتمر نزع السلاح.

ثانياً، لئن كان الالتزام الأساسي في الصك المقترح إصداره من مؤتمر نزع السلاح يبدو واضحاً نسبياً، إلا أننا لم نسمع تفاصيل كافية عن هذا الصك ممن اقترحوه أكثر من بعض الملاحظات الأولية المتعلقة بالتحقق منه وبقابليته للتحقق منه. وقد قررنا، في أوسلو، عدم إنشاء نظام رسمي أو آلية هيكلية لمعاهدة أوتاوا، مفضلين على ذلك الاعتماد على المساعي الحميدة للوديع والأمين العام للأمم المتحدة والمؤتمرات السنوية للدول الأطراف في تأدية أية وظائف ضرورية، وكان هدفنا هو التأكد من أن الأموال تخصص لغرض معالجة مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد والمساعدة في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وليس لغرض إنشاء نظام بيروقراطي لا داعي له. وبناء عليه فإنه لمما يتسق تماماً مع ذلك أن نرفض الآن قبول إنشاء أي نظام بيروقراطي أو منظمة لتنفيذ أي صك يكون، في نطاقه أو التزامه، أدنى بكثير من اتفاقية أوتاوا، أو للتحقق من هذا الصك.

إن كندا سوف تبدي أيضاً آراءها بشأن أحكام الديباجة وبدء النفاذ والجوانب الأخرى المتعلقة بأي صك يتوصل إليه مؤتمر نزع السلاح من خلال التفاوض. وسوف نحرص، أساساً، على التأكد من أن أي صك جديد لا بد أن يوضع بوضوح في إطاره المناسب فيما يتعلق بالحظر العالمي الذي وافقت ١٢٦ دولة من قبل على فرضه على الألغام البرية المضادة للأفراد. فلن نوافق، مثلاً، على أية صيغة تنص على حظر نقل هذه الألغام كخطوة أولى في سلسلة مفاوضات جارية وغير محددة المدة في مؤتمر نزع السلاح يقصد بها أن توصل، بمرور الوقت، إلى اتفاق من نوع ما يكون أكثر شمولاً.

إنني بعد أن طرحت هذه النقاط أود أن أكون شديد الوضوح في مسألة أخيرة، وهي أنه إذا ظهر في أي وقت من الأوقات تحرك داخل مؤتمر نزع السلاح نحو معاهدة أو صك بخصوص نزع السلاح يؤديان بأي حال من الأحوال إلى إفساد أو تقويض الحظر العالمي الواضح على الألغام البرية المضادة للأفراد المبين في اتفاقية أوتاوا، فإن كندا سوف تنسحب رسمياً من أية عملية تفاوض من هذا القبيل. وفي مثل هذه الظروف لن نوقع على أي ناتج ختامي لتلك العملية، ذلك لأننا نعتبر اتفاقية أوتاوا هي وسيلتنا لتحديد وتنفيذ التزامنا تجاه العمل الشامل لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، والقصد من هذه المداخلة هو توضيح أن كندا ليست على استعداد للسماح بأي تمييع لهذا الالتزام من جراء أي عملية تتعلق بنزع السلاح.

إن مجال نزع السلاح يتطلب دائماً جهداً غير عادي، فهو يقتضي القيام بأعمال في مجال أسلحة التدمير الشامل، ومجال الأسلحة التقليدية، والمجالات الأمنية المتعلقة بها. ومؤتمر نزع السلاح يستطيع، بل ويتعين عليه، أن يحدد إسهامه في كل منها، وتتمنى كندا أن ننجح في ذلك في البقية الباقية أمامنا من عام ١٩٩٨.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكر لممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خصصني بها. والآن أعطي الكلمة لممثل مصر، السفير زهران.

السيد زهران (مصر) (الكلمة بالعربية): السيد الرئيس، أود نيابة عن وفد مصر أن أعرب عن سعادتنا بتوليكم - السيد السفير ميمسكول - رئاسة مؤتمر نزع السلاح مؤكداً لكم أنكم ستلقون من وفدي كل الدعم والتعاون، وإني على ثقة من أن جهودكم في سبيل تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح ستمثل مساهمة لها قيمتها استمراراً لجهود أسلافكم رؤساء المؤتمر لهذا العام السفراء نوربرغ سفير السويد، وهوفر سفير سويسرا، والحسامي سفير سوريا، وسنغر سفير تركيا. كما أعرب عن الشكر والتقدير للسفير جاكوب سلبي المندوب الدائم لجنوب أفريقيا للمساهمات القيمة التي قدمها لأعمال مؤتمر نزع السلاح خلال فترة عمله في جنيف ونتمنى له التوفيق في موقعه الجديد في بريتوريا.

ونحن نجتمع في جلستنا الأخيرة للجزء الثاني من دورة المؤتمر أود أن أعبر باسم وفد مصر عن التقدير لكل من السادة السفراء دي إيكازا من المكسيك، وهوفر من سويسرا، وكامبل من استراليا، وناراي من المجر، واليانيس من شيلي وباليهاكارا من سري لانكا والسيد غريشكو من رومانيا، للجهود التي قاموا بها تنفيذاً للمهام التي كلفهم بها المؤتمر في إطار برنامج عمله، وأملنا في استمرار هذا النشاط والمشاورات حتى يتم تحقيق أكبر قدر من الإنجاز خلال دورة العام الحالي لمؤتمر نزع السلاح.

ومن منطلق روح المساهمة الإيجابية التي اتسمت بها أعمالنا هذا العام، وفي ضوء أهمية أن نحول المداولات التي أجريناها خلال الجزئين المنصرمين من أعمال المؤتمر إلى نتائج ملموسة تنعكس إيجابياً على الجزء الثالث والأخير، أود أن أطرح عدة ملاحظات مختصرة.

أولاً، نؤكد من جديد على ضرورة إنشاء لجنة خاصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح هذا العام لبدء التفاوض حول برنامج عمل مرحلي لإزالة الأسلحة النووية بما في ذلك التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية وفقاً للولاية التي قدمها وفد مصر. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأنه على المستوى الإقليمي هناك القرارات العديدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومبادرة الرئيس مبارك بإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وعلى المستوى العالمي فقد أكد الرئيس مبارك خلال شهر حزيران/يونيه الجاري على ضرورة أن يصبح العالم خالياً من جميع أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية بالتفاوض حول وثيقة تعاهدية دولية تحقق هذا الهدف في إطار زمني يتم الاتفاق عليه. وفي الوقت الذي نهنئ فيه السفير سنغر الرئيس السابق للمؤتمر على مشاوراته حول البند الأول من جدول أعمال المؤتمر وتقريره المرحلي عن نتائج تلك المشاورات الذي قدمه لمؤتمر نزع السلاح في الجلسة العامة يوم ١٩ الجاري، فإننا نتطلع إلى المشاورات التي سوف تقومون بها ونحن على استعداد للتعاون معكم في هذا الشأن.

ثانياً، إن البداية الإيجابية التي تحققت في مداولات اللجنة المعنية بضمانات الأمن، برئاسة السفير دي إيكازا المندوب الدائم للمكسيك تؤكد أهمية أخذ هذه المداولات إلى مرحلة أكثر تفصيلاً، وتناول الضمانات بشكل شامل، بما في ذلك الضمانات السلبية والضمانات الإيجابية لصالح الدول غير النووية، بهدف التوصل إلى اتفاقية متعددة الأطراف في هذا الشأن تكون أحد أركان نظام عدم الانتشار النووي، وأود أن أهنئ السفير دي إيكازا على التلخيص الذي قدمه للجنة حول كيفية معالجة هذا الموضوع في المستقبل.

ثالثاً، إن الوقت سانح الآن لتناول موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، لضمان عدم وضع الأسلحة الفتاكة في الفضاء الخارجي وعدم استخدامه للأغراض العسكرية، فالفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية يتعين علينا ونحن على أعتاب الألفية الثالثة احترامها والتعامل معها من منظور إنساني رحب وعدم استخدام الفضاء الخارجي إلا في الأغراض السلمية.

رابعاً، في الوقت الذي تتوق فيه البشرية إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، فإن الأبحاث لم تتوقف لابتكار الأسلحة الجديدة الفتاكة التي تهدد البشرية بالإبادة الجماعية، وهي مسألة لا يمكن لهذا المحفل أن يغفلها، وفي هذا الشأن أود أن أقترح أن تقوم الأمانة بإجراء حصر واقعي ومعاصر لما هو منشور ومعروف عن تطور النوعيات الجديدة للأسلحة وخاصة الراديولوجية والتجارب التي تتم لابتكار أشكال جديدة من تلك الأسلحة، كما اقترح أن يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (البونيدير) بإجراء دراسة تفصيلية محدثة في هذا الخصوص على غرار ما قام به المعهد من دراسات حول العديد من الموضوعات التي تهم المؤتمر وأخص منها الأسلحة الكيماوية والشفافية وسجل الأمم المتحدة والألغام الأرضية. فقد أكدنا مراراً على أهمية التكامل فيما بين مختلف الأجهزة المعنية بنزع السلاح وأشير بصفة خاصة إلى مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وأود أن أؤكد أن هذه مسألة ذات أهمية خاصة، حيث يتعين على مؤتمر نزع السلاح بأن يكون سباقاً إلى تناول الأسلحة الفتاكة وهي لا تزال في مرحلة التكوين والتطوير، ليسهل التعامل معها من خلال اتفاقيات تحظر كل ما يمثل منها تهديداً للبشرية في المستقبل بما في ذلك الأسلحة الراديولوجية.

خامساً، فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح، فهناك أساس جديد في مؤتمر نزع السلاح يمكن البناء عليه، وخاصة فيما يتعلق بالنتائج التي توصل إليها منسقون خاصون في الماضي يمكن على أساسها تحقيق تقدم في هذا المجال وأشير بصفة خاصة لما قام بها سفير المكسيك الراحل غارسيا روبلس ثم المهمة التي توليتها عام ١٩٩٢ كمنسق خاص للمؤتمر حول هذا الموضوع.

سادساً، أما فيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن وفد مصر يرحب بتناولها بشكل جاد مع ضرورة تضمين ولاية أية لجنة مخصصة يتم إنشاؤها لهذا الموضوع عنصرين أساسيين هما، أولاً، إزالة الألغام القديمة والمتروكة وتأكيد مسؤولية الدول التي زرعتها عن إزلتها؛ ثانياً، الاستثناءات المتعلقة بالأمن القومي للدول، خاصة تلك الدول ذات الحدود الممتدة في المناطق غير الآهلة بالسكان. ولقد تعاون وفد مصر مع السفير كامبل المنسق الخاص حول هذا الموضوع بتوضيح مشاغلنا لمراعتها في مشاوراته وسوف نتعاون معه مستقبلاً بهدف إنجاح مهمته بمراعاة أولوياتنا.

سابعاً، إن الشفافية في التسلح تعد إحدى الخطوات الإيجابية في مجال بناء الثقة التي يتعين العمل على تنميتها، ونؤكد من جديد على ضرورة شمولها لجميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك المخزون والإنتاج

الوطني والتكنولوجيا المتطورة التي تستخدم في إنتاج الأسلحة وكذلك جميع أسلحة الدمار الشامل والتي بدونها لا يمكن التعرف على ما إذا كان هناك تراكم لجميع أنواع الأسلحة في دولة ما بحيث يعتبر زائداً عن حدود دفاعها الوطني بما يشكل تهديداً لعدم الاستقرار وللسلم والأمن الدوليين.

ثامناً، إن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يكون نادياً مغلقاً على عدد محدود من الدول، ويجب أن نتناول الطلبات المقدمة من عدد من الدول الراغبة في المشاركة في أعماله بروح إيجابية وفكر ديمقراطي مع ضرورة البدء في النظر في مفهوم الحجم الأمثل لعضوية مؤتمر نزع السلاح باعتباره محفلاً تفاوضيا، كما أننا عندما نتناول جدول أعمال المؤتمر يجب أن نضع نصب أعيننا برنامج عمله، حيث أن جدول الأعمال وبرنامج العمل هما وجهان لعملة واحدة وعنصران يساهمان في توجيه دفة عمله، كما أنه من المهم الوصول إلى إجراءات فعالة لتحسين أداء المؤتمر، والحيلولة دون إضاعة الوقت في متاهات إجرائية. كما أن الأساس الأول لجدول الأعمال وأولوياته يجب أن يرتكز على نتائج الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح (SSOD-1) لعام ١٩٩٨ والتي تم اعتمادها بتوافق الآراء، انتظاراً لنتائج أعمال الدورة الرابعة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح (SSOD-4).

وختاماً، أود أن أؤكد على ضرورة تحويل نشاطنا خلال الجزء المتبقي من هذا العام من مرحلة التداول والاستكشاف إلى مرحلة التفاوض الجدي لتحقيق الأهداف المرجوة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل مصر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير غراي.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): أهنئكم بدوري على توليكم رئاسة المؤتمر، وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيؤازركم بكل ما يستطيع في المهام التي تؤدونها.

أود أن أدلي ببيان اليوم بخصوص عمل مؤتمر نزع السلاح في المجال النووي. إن الولايات المتحدة لم تزل تعطي أولوية مطلقة في مؤتمر نزع السلاح لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية جنباً إلى جنب مع حظر تصدير ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. ومما يريحنا أننا علمنا أننا لسنا الوحيدين المنادين بهذه المعاهدة. فقد اتفقت آراء أطراف معاهدة عدم الانتشار النووي في ١٩٩٥ في مؤتمر الاستعراض والتمديد على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة التالية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال الحد متعدد الأطراف من الأسلحة النووية. وهذا هو ما كنا نعتقده في ذلك الوقت، وهو أيضاً الذي ما زلنا نعتقده اليوم، كما أن أطراف معاهدة عدم الانتشار أكدت مجدداً هذا الالتزام بطرق عديدة في اللجنة التحضيرية التي أنهت أعمالها مؤخراً هنا في جنيف. وأود أيضاً أن أنبه إلى أن تقرير لجنة كانبرا الذي يستشهد به كثيراً في هذه القاعة على أنه الطريق الموصلة إلى عالم خال من الأسلحة النووية، أورد بدوره معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الخطوة التالية في الحد متعدد الأطراف من الأسلحة النووية.

وفي ٦ حزيران/يونيه شجع مجلس الأمن للأمم المتحدة الهند وباكستان على "المشاركة، بروح إيجابية" في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بناء على التفويض المتفق عليه، بهدف التوصل

إلى "اتفاق مبكر". وقد لاحظنا أن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح يؤيدون مختلف المقترحات الداعية إلى التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونرجو أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في هذه المفاوضات، بناء على التفويض المتفق عليه، عندما يعاود الانعقاد في الشهر المقبل.

ويبدو أن الحركة في مؤتمر نزع السلاح قد تغيرت في أعقاب الأحداث المؤسفة التي وقعت في الشهر الماضي في جنوبي آسيا. وإنني أتفق في الرأي مع زملاء كثيرين في مجموعة الـ ٢١ على أن القرارات الطائشة التي اتخذت بإجراء تجارب نووية في شبه القارة لا بد أن تؤجج قدرة المؤتمر على اتخاذ إجراءات. وأجدني مضطراً للقول بأنني أعترض بشدة بالغة على القول الذي ألقي في الجلسة العامة السابقة بأن التطورات الأخيرة في جنوبي آسيا قد تفجرت "إلى حد بعيد" بفعل عدم التقدم الموضوعي في نزع السلاح النووي طيلة السنوات الأخيرة. فلئن كنا نريد أو نستطيع أن نختلف بأمانة على نطاق العمل الذي يتعين علينا أن نؤديه في المؤتمر، إلا أنه يجب أن تكون لدينا القدرة، على الأقل، على الاتفاق على الحقائق فيما يتعلق بما أمكن تحقيقه حتى اليوم في العمل على نزع السلاح النووي.

ولننظر نظرة فاحصة إلى الواقع. إن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية استطاعت، بدرجات مختلفة، أن تحقق تقدماً له شأنه سواء قبل مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في ١٩٩٥ أو بعده. كما أن المبادرات الأخيرة تغطي كل سلسلة النشاطات المتعلقة بالأسلحة النووية: التجربة، والإنتاج، والنشر، كما أنها تتناول جميع جوانب نظم الأسلحة النووية: الصواريخ والطائرات المجهزة لحمل الرؤوس الحربية والقنابل النووية، والأسلحة النووية ذاتها، والمادة الانشطارية اللازمة لصنع هذه الأسلحة. وهذه أفعال أعلى صوتاً من الأقوال. وها هي بعض الأمثلة:

بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كانت جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية قد أعلنت وقف التجارب النووية ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في أيار/مايو ١٩٩٧ في هلسنكي، اتفق الرئيسان كلنتون ويلتسين على التفاوض على معاهدة ستارت ٣ التي ما أن يبدأ تنفيذها حتى تحد من عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية الموزعة لدى الولايات المتحدة وروسيا بما يقرب من ٨٠ في المائة عن مستويات ذروتهما في أثناء الحرب الباردة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وقعت الولايات المتحدة وروسيا اتفاق مفاعلات إنتاج البلوتونيوم وبموجبه تعمل واشنطن وموسكو على تعديل مفاعلات إنتاج البلوتونيوم الثلاثة العاملة المتبقية لدى روسيا بحيث تتوقف عن إنتاج فئة البلوتونيوم المخصصة للأسلحة وذلك في موعد ينتهي بحلول العام ٢٠٠٠. كما أعلنت كل من الولايات المتحدة وروسيا منذ سنوات أنها أوقفت إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب المخصص لصناعة الأسلحة. كذلك صرحت المملكة المتحدة وفرنسا علناً بوقف هذا الإنتاج.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ قامت الولايات المتحدة باختصار أكثر من ٩٠٠ قاذفة ثقيلة ومنصة إطلاق صواريخ كانت تحمل أكثر من ٠٠٠ ٤ رأس حربية جاهزة. فالتدبير المادي للأنظمة الاستراتيجية - نسف منصات الصواريخ التسيارية العابرة للقارات، وتفكيك القاذفات الثقيلة والغواصات الحاملة للصواريخ التسيارية - هو نزع للسلاح حقيقة وليس مجرد خطب بلاغية جوفاء.

واعتباراً من أيار/مايو ١٩٩٨، كان كل من الولايات المتحدة وروسيا قد سبقت الجدول الزمني المقرر لتنفيذ ستارت ١ بما يقرب من عامين.

كذلك فإن الاختصار الذي قمنا به ليس مقصوراً على مركبات الإطلاق. إذ قامت الولايات المتحدة منذ ١٩٨٨، بتفكيك أكثر من ٣٠٠ ١٢ من الرؤوس الحربية والقنابل النووية بمتوسط يقرب من ١٠٠ في الشهر، ونواصل تفكيك هذه الأسلحة بأقصى معدل يتناسب مع معايير الأمن والسلامة والبيئة.

وقامت الولايات المتحدة منذ ١٩٩٠ باختصار أعداد الرؤوس الحربية النووية المدرجة تحت أكثر من اثني عشر نوعاً مختلفاً من نظم الأسلحة النووية.

تم، بصفة إجمالية، اختصار ٩٠ في المائة من الترسانة الأمريكية للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، فجميع المدافع النووية، والرؤوس النووية الخاصة بالصواريخ التعبوية قصيرة المدى، وقنابل الأعماق النووية، أزيلت، أو هي في سبيلها إلى ذلك بحلول العام القادم.

كذلك اتفقت الولايات المتحدة مع روسيا على أن تتضمن ستارت ٣ التدابير المتعلقة بالشفافية في مسألة مخزونات الرؤوس الحربية الاستراتيجية وتدمير الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة لا تفكك الرؤوس الحربية فحسب، بل إنها أيضاً تتخذ الخطوات التي تتأكد بها من أن المواد الانشطارية المأخوذة من هذه الرؤوس الحربية لا تستخدم بعد ذلك أبداً في صناعة أسلحة نووية. وقد أعلنا وجود أكثر من ٢٢٥ طناً من المواد الانشطارية كفائض عن متطلبات أمننا القومي وتعهدنا طواعية بإخضاع هذا الفائض من تلك المواد الانشطارية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن.

يخضع الآن اثنا عشر طناً متريا من فائض هذه المواد لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من عدم استعمالها أبداً مرة أخرى لأغراض صنع الأسلحة.

تم تجهيز ستة وعشرين طناً متريا للتفتيش عليها بحلول نهاية ١٩٩٩. كما يجري تجهيز ٥٢ طناً أخرى من فائض هذه المواد للتفتيش الدولي عليها.

كل هذا تقدم كبير، وجميع هذه الانجازات تتحرك في الاتجاه الصحيح وتمثل اتجاهاً إيجابياً، وهذه القائمة ليست جامعة لكل الخطوات التي اتخذناها. وأرجو أن أنبه إلى حقيقة هامة: أنه ما من دولة من الدول الحائزة للأسلحة الفردية أجرت تجربة في العامين الماضين، في حين أن اثنتين من الدول التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار أجرتا تجارب في الشهرين الماضيين. وهكذا يتبين، من منظور نزع السلاح النووي، أن هاتين الدولتين تتحركان في الاتجاه الخطأ في حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحرك في الاتجاه الصحيح.

وقبل العودة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية أود أن أطرح أربع نقاط جوهرية بشأن الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

أولاً، إن خفض الأسلحة النووية يعتمد اعتماداً كبيراً، في وتيرته ونطاقه، على الأمن والبيئة ومستوى التوترات الدولية، وطالما أننا لا نستطيع أن نتنبأ بحالة الأمن والبيئة ومستوى التوترات بعد عشرين عاماً من الآن، فليس من العملي أو المجدي أن نلتزم بنهج محكوم بالوقت أو بإطار زمني محدد.

ثانياً، يدل التاريخ على جدوى النهج المتدرج في قضية خفض الأسلحة، فقد أسفرت عملية ستارت حتى الآن عن اختصار الآلاف من الرؤوس الحربية النووية. أما المقترحات الشاملة بإزالة الأسلحة النووية فإن نجاحاتها متواضعة.

ثالثاً، إن عدم التوازن في أعداد وأنواع الأسلحة النووية المملوكة للدول الحائزة للأسلحة النووية يجعل نزع السلاح النووي أعقد مما يتصور الكثيرون، فمن الأسهل لو استطعنا أن نقول إن على كل دولة أن تزيل كذا رأساً حربياً كل سنة، وأن نصل معاً إلى نقطة الصفر في وقت واحد. ولكن هنالك تعقيدات من بينها الاختلاف في القوات النووية من حيث الحجم والتركيبة والهيكل مما يجعلها لا تصلح لتطبيق صيغ مبسطة للحد منها.

رابعاً، إن التحقق من الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة النووية معقد من الناحية التقنية ومثير للحساسيات السياسية. كما أن محاولة إشراك أطراف متعددة في التحقق من خفض الأسلحة النووية في هذه المرحلة ستكون هي أقصر طريق إلى الكارثة. ولست مبالغاً إلا بقدر طفيف حين أقول لكم الآن إن معاهدة ستارت ١ بأحكامها المتعلقة بالتحقق والتي تبلغ ٩٠ في المائة من حجمها تتساوى في الحجم مع دليل هواتف مدينة نيويورك. وهكذا لأسباب عملية يبدو جلياً أنه لو كان القيام بهذه العملية المليئة بالأسرار يتطلب توافقاً في الآراء بين ٦٠ دولة أو أكثر، وليس دولتين فقط، لكان معنى هذا أننا لن نحقق أي تقدم.

إنني إذ أعود إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوضح نقطة تتعلق بهذه المعاهدة. إنها سوف تكون معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية، بمعنى أنها لن تميز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وجميع الدول الأطراف فيها سوف تقطع على نفسها تعهداً بعدم إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. كما أن هذه المعاهدة لن تضفي وضعاً جديداً على أية دولة، وإنما سوف تكبح جميع الأطراف على قدم المساواة بحظرها إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم.

ويصدق هذا المفهوم نفسه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فهي معاهدة غير تمييزية حيث يوجد تعهد قانوني واحد تقطعه كافة الدول الأطراف على نفسها: الامتناع عن إجراء تفجيرات نووية. كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تفرق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فالانضمام إلى حظر التجارب لا يعني الانضمام إلى النادي الذري، بل يعني الانضمام إلى المجتمع الدولي في صد سباق التسلح النووي والانتشار النووي.

وفي الختام أود أن أقول إنني أعتقد أن الحركة في مؤتمر نزع السلاح قد تغيرت. ولنأمل جميعاً أن نتمكن، حين نعاود الانعقاد في الجزء الثالث من هذه الدورة في أواخر تموز/يوليه، من تحويل الطاقة الجديدة في هذه الهيئة إلى قوة إيجابية لتأدية الأعمال الموضوعية التي تستطيع أن تفضي إلى نتائج

محددة. فقد مضى زمن الخطب البلاغية التي تسهم في إحداث الفرقة والانقسام. وعلينا أن نجتهد هنا عندما نعود في تموز/يوليه ونشرع في المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

والآن أعطي الكلمة لممثل استراليا، السفير كامبل، الذي سيخاطب المؤتمر بصفته منسقاً خاصاً معنياً بالألغام المضادة للأفراد.

السيد كامبل (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، مرحباً بك في رحاب المسؤوليات الجسيمة التي تقترن بالمناصب الرفيعة، وإنني لعلى ثقة أنك سوف تؤدي مهامك على الوجه الأكمل. فإن أسلافك الموقرين قد مهدوا السبيل لكي يجعلوا مؤتمر نزع السلاح أكثر عطاء وتعاوناً، فالأمل يراودنا في جني ثمار جهودهم وجهودك، وسوف يؤازرك وفد بلدي بكل ما يستطيع. ويطيب لي أيضاً أن أعرب عن تمنياتي الطيبة للسفير سلبي الذي سيتركنا إلى منصبه الجديد، فإن مهاراته العديدة سوف تفتقد أشد الافتقاد في هذا المحفل وفي محافل أخرى.

إنني آخذ الكلمة اليوم لكي أقدم تقريراً مرحلياً عن المشاورات التي أجريتها بوصفي منسقاً خاصاً معنياً بالألغام البرية المضادة للأفراد.

لقد تم تفويضي بموجب المقرر المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس (CD/1501) في التماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أنسب طريقة لمعالجة المسائل المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد، آخذاً في الاعتبار، في جملة أمور، التطورات التي تحدث خارج المؤتمر.

وبناء عليه، عقدت أكثر من أربعين لقاء ثنائياً على امتداد الأسابيع الستة الماضية، وترأست مشاورات مفتوحة العضوية استمعت من خلالها إلى آراء ٣٢ وفداً، كما تشاورت مع كافة المجموعات الاقليمية.

وأود أن أعرب عن تقديري للوفود للوقت الذي منحتني إياه.

وقد أخذت علماً بآراء وفود كثيرة تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يستطيع أن يسهم في الحد من العذابات التي تفوق طاقة البشر والتي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد، وذلك بالتفاوض على فرض حظر على نقل هذه الألغام.

واستمعت إلى من يعتقدون في عدم ضرورة القيام بأي عمل آخر في هذا المؤتمر نظراً لوجود صكوك قانونية أخرى في هذا الشأن، ولكنني سمعت هذه الوفود ذاتها تقول إنه ما دام ما يفعله المؤتمر يتسق مع أحكام تلك الصكوك فإنها لن تعترض على الدخول في مفاوضات تكون مقصورة على حظر نقل هذه الألغام.

كذلك استمعت إلى وفد قال لي إن ما أبحثه ليس إلا مضيعة لوقت المؤتمر وقد حاولت أن أفهم موقف هذا الوفد.

وهكذا يتبين أن هناك أنواعاً شتى من الآراء في المؤتمر بشأن كافة القضايا التي نحرص على معالجتها، وليس بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد فحسب. ونحن جميعاً نعلم أن التوصل إلى توافق عام في الآراء حول أي قضية أمر صعب، وأن التحدي الماثل أمام أي منسق خاص هو أن يتمسك بالموضوعية.

ولست ممن يسمحون للمشاعر الشخصية أو المواقف الوطنية بالتدخل في النتائج أو التأثير عليها، وليس هذا بالأمر الهين، فقد عملت سفيراً في بلد متضرر من الألغام البرية وشاهدت بنفسي على الطبيعة الآثار المروعة للأعمال العدائية التي اشتملت على الاستعمال العشوائي للألغام الصماء.

وأستطيع أن أتفهم تماماً ما يبديه السفير زهران من حماس متقد في متابعة قضية الألغام القديمة المتروكة في الصحراء الغربية وسيناء، حتى إذا كنت، في هذه المرحلة، لا أستطيع أن أقره على كل ما يريد أن يراه في التوصيات المبدئية التي سأطرحها في المؤتمر.

ففي العام الماضي عندما شرعت، باعتباري منسقاً خاصاً معنياً بالألغام البرية المضادة للأفراد في ذلك الوقت، في العمل في هذه القضية، كان ضحايا الألغام البرية رهينة للمناقشات السياسية الدائرة حول أنسب المحافل للتفاوض على فرض حظر على إنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وعلى استعمالها وتخزينها ونقلها. وقد حسمت تلك المناقشات لصالح عملية أوتاوا.

وبعد النجاح في إبرام معاهدة أوتاوا لم تعد مسألة المحفل المناسب قضية خلافية. وأعتقد أنه قد اتضح الآن للجميع أنه ما كان بمقدور مؤتمر نزع السلاح أبداً أن يحقق، في الإطار الزمني نفسه، ما استطاعت أن تحققه معاهدة أوتاوا من أجل الـ ١٢٦ بلداً التي وقعت عليها، ومن بينها استراليا.

ولكن تلك الوثيقة لم يوقع عليها من جميع الدول، وهذا ما تم تنبيهي إليه مراراً وتكراراً. وذلك لأن بعضاً من أكثر الدول إنتاجاً واستعمالاً للألغام البرية قد رأت أنها لا تستطيع أن تلتزم بالتعهدات المبينة في معاهدة أوتاوا.

ومع ذلك فقد اتضح لي، من مشاوراتي، أن العديد من البلدان المندرجة في هذه الفئة، والأعضاء في الوقت ذاته في مؤتمر نزع السلاح، أبدت استعدادها للتعهد على الأقل بالتفاوض على صك ملزم قانوناً يحظر نقل الألغام البرية المضادة للأفراد وأن لديها الاستعداد، بل والرغبة، في أن تفعل ذلك في مؤتمر نزع السلاح.

وعلى الرغم من علمي أن هناك وفداً أو وفدين لم يقتنعا بذلك حتى الآن، يبدو واضحاً في نظري أن قاعدة توافق الآراء التي نعمل بناء عليها تؤكد أن نجاح المفاوضات يقتضي اتخاذ معاهدة أوتاوا معياراً عند النظر في قضايا مثل التعريف والتحقق.

ومن الواضح بنفس القدر أنه لا توجد رغبة مشتركة في رؤية مؤتمر نزع السلاح يتجاوز حظر النقل.

وفي ضوء ما تقدم أصبح واضحاً أن اتخاذ تدابير جزئية بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد هو الطريق المفضل لمؤتمر نزع السلاح. ففي اعتقادي أن عمل المؤتمر يمكن أن يتسق، بل ويتكامل، مع الصكوك الموجودة بإفساح المجال بما يسمح لغير الموقعين على تلك الصكوك بتقديم اسهاماتهم في حل مشكلة الألغام البرية، على أمل أن يكون ذلك خطوة نحو الانضمام إلى معاهدة أوتاوا ذاتها، وهو ما أشار إليه البعض بالفعل.

ولهذا فقد انتهى رأيي إلى أن هناك احتمالاً لأن يكون المؤتمر على استعداد لإنشاء لجنة مخصصة لديها التفويض التالي:

"يوافق مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة، بموجب البند ٦ من جدول الأعمال، للتفاوض على فرض حظر على نقل الألغام البرية المضادة للأفراد.

"ترفع اللجنة المخصصة تقارير مرحلية عن سير عملها إلى المؤتمر".

كما انتهى رأيي إلى أن المؤتمر ربما يصر، في أغلب الظن، على أن يقترن قرار إنشاء هذه اللجنة المخصصة "ببيان تفاهم" وليكن على غرار ما يلي:

"إن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، إذ يتخذون هذا القرار يتفقون في الرأي على أن نجاح هذه المفاوضات يقتضي أن تعالج الوفود طائفة من القضايا تشمل واحدة أو أكثر مما يلي:

"١- ضرورة الاتساق مع الأحكام الواردة في الصكوك الدولية القائمة فيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد؛

"٢- شواغل الأمن القومي لفرادى البلدان، وأهمية إزالة الألغام ومدى توافر التكنولوجيات البديلة؛

"٣- طبيعة التجارة الدولية بالألغام البرية المضادة للأفراد؛

"٤- التأثير المحتمل لحظر نقل الألغام البرية المضادة للأفراد على الإنتاج المحلي لهذه الألغام".

وأعتقد أن التفويض الموصى به هو أقصى ما يمكن أن يصدر عن المؤتمر في المرحلة الراهنة، فإن "بيان التفاهم" يوجز، بقدر الإمكان، القضايا التي أبلغتني الوفود بأنها ترغب في طرحها في أثناء المفاوضات.

وقد تكون هناك اعتبارات أخرى تستدعي الطرح في المؤتمر، من بينها مشاركة البلدان المتضررة من الألغام ومشاركة المنظمات الإنسانية وما تقدمه من معلومات، والرغبة في ألا تؤدي عملية مؤتمر نزع السلاح إلى صرف الأنظار عن العمليات الجارية مثل عولمة الصكوك القائمة، وإزالة الألغام، وهو ما ذكرته

من قبل، وإعادة تأهيل الضحايا. وأتمنى أن أتيح الفرصة لطرح هذه القضايا أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين وفي أعقابها.

لقد وصلنا إلى ختام دورة المؤتمر الحالية. وأتمنى أن تولي الوفود، في أثناء العطلة الفاصلة بين الدورتين، بعض النظر للتوصيات التي طرحتها في هذا التقرير بصفتي منسقاً خاصاً، وأن تعود في آب/أغسطس لكي تقدم تعقيباتها ومقترحاتها وما أتمناه من دعم متواصل.

وأود أن أقترح عقد جولة ثانية من المشاورات المفتوحة العضوية حول تفويضي الموصى به وبيان التفاهم المترافق معه في أول يوم ثلاثاء في الدورة المقبلة، على أن يتم ذلك على أمل التقدم باقتراح متفق عليه إلى المؤتمر لإقراره في أقرب فرصة ممكنة في الدورة المقبلة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لما لقيت من عون ومساعدة من نائب الأمين العام للمؤتمر، السيد بن اسماعيل، والعاملين معه، خصوصاً السيدة جنيفر ماكبي، ولما لقيت من مؤازرة من مساعدتي في البحث، السيدة ربيكا كراسك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً للمنسق الخاص المعني بالألغام المضادة للأفراد على عرضه تقريره بشأن التقدم الذي أحرزه في المشاورات التي يجريها وعلى الكلمات الطيبة التي خصني بها. والآن أُعطي الكلمة إلى ممثل رومانيا، السيد غريكو، الذي سيتحدث إلى المؤتمر بصفته منسقاً خاصاً معنياً بالشفافية في مجال التسلح.

السيد غريكو (رومانيا) (تحدث بالفرنسية): أود أن أستهل حديثي بإزجاء أخلص التهاني لكم بمناسبة توليكم المنصب الهام لرئيس مؤتمر نزع السلاح؛ وكم يسرني أن أحيي في شخصكم ممثلاً موقراً لبلد مجاور وصديق تربطه برومانيا علاقات ممتازة. ويؤكد لكم وفد بلدي أنه سيؤازركم بكل ما يستطيع في اضطلاعكم بالمهام المسندة إليكم. ولا يفوتني أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الذي أداه سلفكم السفير سنغر من تركيا فأحسن أداءه. وفي الوقت ذاته أتوجه بأطيب تمنيات وفد بلدي نحو السفير سلبي، من جنوب أفريقيا بمناسبة رحيله عن جنيف.

(واصل كلمته بالانكليزية)

لقد طلبت الكلمة اليوم لكي أقدم، وفقاً لما يلزم، تقريراً مرحلياً موجزاً بصفتي منسقاً خاصاً معنياً بالبند ٧ من جدول الأعمال، وهو، الشفافية في مسألة التسلح.

فقد كلفت بموجب المقرر الصادر عن المؤتمر بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، بمهمة "التماس آراء أعضائه في أنسب طريقة لمعالجة المسائل المتعلقة بهذا البند".

وفي معرض اضطلاعي بواجباتي، شرعت في عملية مشاورات واسعة، ولكنها وافية لاستطلاع أنسب الطرق للتوصل إلى نتائج محددة. وبناء عليه أجريت مشاورات ثنائية مع عدد من الوفود وعقدت محادثات مع مجموعة إقليمية، وجولة مشاورات مفتوحة العضوية حضرها الكثير من الوفود الموجودة بيننا اليوم. ومن أول النتائج الأولية التي أستطيع أن أقول إنني خلصت إليها أنني لمست اهتماماً شديداً لدى مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشفافية في مسألة الأسلحة، وهو ما يشهد على الأهمية التي تعلقها دول كثيرة على الشفافية في مسألة التسلح كوسيلة لبناء ثقة متبادلة وصولاً إلى الأمن والاستقرار على كل من المستويين الاقليمي والعالمي. ويسعدني أن أحيط المؤتمر علماً بتقويم مفاده أن جميع الوفود تقريباً تؤيد فكرة إسناد مزيد من العمل إلى مؤتمر نزع السلاح.

وفي الوقت ذاته لم تزل توجد اختلافات حول النهج الواجب اتباعه بشأن الشكل الذي ينبغي أن يؤدى به هذا العمل، ونطاق النشاط في المستقبل، بالإضافة إلى الأغراض المنشودة منه. وبناء عليه يلزم إجراء مزيد من المشاورات لتضييق فجوة الاختلافات وتوسيع الأرضية المشتركة للتفاهم والتي يمكن أن نبني عليها الفرضيات الواعدة للمرحلة المقبلة. ولذلك أعتزم أن استمر في اتصالاتي مع الوفود بشأن أنسب شكل للعمل وأن أجعل اتصالهم بي ميسوراً في أثناء العطلة المقبلة.

وقبل الختام أود أن أعرب عن أخلص شكري لأمانة المؤتمر على اقتدارها، وأخص السيد عبد القادر بن اسماعيل والسيد جيرزي زالسكي على ما قدماه من مؤازرة قيمة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من الأمانة أن تقوم بتجميع مختلف المقترحات التي سبق طرحها في المؤتمر فيما يتعلق بالشفافية في مسألة التسلح فإنني على ثقة أنها ستفيدنا كثيراً في عملنا المقبل.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً للمنسق الخاص المعني بالشفافية في مسألة التسلح على تقديمه تقريره بشأن التقدم الذي أحرزه في مشاوراته وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى بلدي وإلى الرئاسة.

والآن أُعطي الكلمة لممثل سويسرا، السفير هوفر الذي سيتحدث في المؤتمر بصفته المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية المؤتمر.

السيد هوفر (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): طلبت الكلمة اليوم فقط لأنني أود تقديم بيان عملي بصفتي المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ولكن نظراً إلى أن هذا البيان يصادف الاجتماع الأول الذي يعقده المؤتمر تحت رئاستكم، أود، السيد الرئيس، أن أقدم لكم أحر التهاني بمناسبة توليكم الرئاسة. إنه لمن دواعي السرور الخاص أن أراكم وأنتم تترأسون مداولاتنا. وبصفتكم ممثل أوكرانيا التي تلعب دوراً هاماً في ميدان الأمن سواء بالنسبة إلى قارتنا أو بالنسبة إلى الاستقرار في العالم نفسه، فإنني أعرب عن قناعتي بأن مؤتمر نزع السلاح سيتمكن برئاستكم من تحقيق التقدم في الطريق الذي مهده الرؤساء السالفين بجدارة كبيرة. وأود أن اشجعكم على وجه الخصوص على أن تواصلوا بنشاط الجهود المبذولة للتفاوض على المسائل النووية. وأخيراً أود الانضمام إلى كلمات التقدير والتهاني التي أعرب لكم عنها السيد سلبي سفير جنوب أفريقيا. ولقد كان للجهود التي أسهم بها ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق المؤتمر مؤخراً، وقع قوي على أعمال مؤسستنا.

وعودة إلى موضوعي العملي، أود أن أسترعي انتباه المؤتمر إلى ورقة العمل التي أعددتها بصفتي المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن تقديري الكبير للأمانة التي قامت بتفانيها وفعاليتها المعتادين ببذل قصارى جهودها لضمان توزيع الوثيقة التي صدرت تحت رمز CD/EM/WP.1 بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على الأعضاء والمراقبين في المؤتمر قبل انتهاء هذا الجزء الثاني من دورتنا. وكذلك أعرب عن شكري لزميلي السفير كلايف بيرسون من نيوزيلندا الذي أدخل تحسينات ملموسة على النسخة الأخيرة من هذه الوثيقة ولا سيما بتبسيط صيغتها.

والغرض من هذه الوثيقة هو الحث على التفكير خلال الفترة بين الجزءين الثاني والثالث من دورتنا استعداداً لإجراء مناقشة بناءة قبل نهاية الدورة السنوية. وكما يتضح من هذه الوثيقة، يعود مفهوم آخر توسيع تم للمؤتمر إلى مطلع التسعينات وإن لم يتم تنفيذه إلا منذ سنتين. ويجب أن يشجع هذا الأمر المؤتمر، بالإضافة إلى عوامل أخرى، على اتخاذ خطوة إلى الأمام سواء باعتماد قرار معين أو بتوخي وضوح أكبر في تعيين المعايير التي ستضبط بموجبها عمليات التوسيع في المستقبل. وبهذه الروح أود أن أستأنف الحوار مع الدول الأعضاء التي قدمت طلباً للانضمام، وبالطبع مع المراقبين في المؤتمر فور ما يستأنف المؤتمر عمله في نهاية شهر تموز/يوليه المقبل.

وأود أن أعرب لكم عن شكري منذ الآن لما أبديتم لي من ثقة حتى الآن في تأدية مهامي ولكافة ما قدمتم من اقتراحات بناءة بل وبارعة ستمكننا من بلوغ أهدافنا المشتركة، كهدف تعزيز فعالية ومشروعية المؤتمر من وجهة النظر السياسية وذلك باتباع نهج التوافق المشار إليه في نظامنا الداخلي بالطبع.

وختاماً أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري لجميع الذين أيدوا الهدف العام لمؤتمرنا. وأتمنى لكم أن تكون الفترة التي ستتخلل الدورتين مفعمة براحة مستحقة وبتفكير محفز أيضاً يمكننا من استئناف أعمالنا بصورة نشطة ونحن نتطلع إلى الأمام.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص المعني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لما قدمه من بيان وللكلمات الطيبة التي وجهها إلى بلدي وإلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المكسيك السيد دي إيكازا.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس اسمحوا لي بأن أصادق على التهنئات التي قدمت إليكم بمناسبة تسلمكم مسؤولياتكم الهامة كرئيس للمؤتمر اليوم، واسمحوا لي أيضاً بأن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم. وأود أيضاً أن أنضم إلى تمنيات النجاح التي وجهت إلى زميلنا وصديقنا الحميم السيد سلبي سفير جنوب أفريقيا.

لقد أخذت الكلمة بالرغم من أن اسمي لم يكن مدرجاً في قائمة المتحدثين لأنني أود بكل بساطة أن أقدم بعض التعليقات الموجزة على هذا التقرير الذي تفضل بعرضه السفير كامبل اليوم بشأن التقدم المحرز في أعماله بوصفه المنسق الخاص لموضوع الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد لاحظت بشيء من الحزن بعد القراءة الأولى وبعد الاستماع إلى كلمات السيد كامبل، أن الآراء التي أعرب عنها وفدي لم تدرج في تقريره. وقرأت التقرير بأكمله مرتين وحاولت أن أجد الجزء الذي قد تكون آراء وفدي قد أدرجت فيه حتى ولو كان بالإشارة إليها بصورة غير مباشرة، حيث كان لي شرف إحالتها إلى السيد كامبل خلال الحوار الذي جرى بيننا وتعميمها على الجميع أثناء المشاورات المفتوحة العضوية التي قام بتنسيقها بجدارة كبيرة. إنني أجد إشارة واحدة في نهاية الصفحة ١ ومفادها:

(تابع بالإنكليزية)

"حاولت ... أن أفهم موقف أحد الوفود الذي قال لي إن ما أنظر فيه هو مجرد تضييع ... للوقت".

(تابع بالاسبانية)

واستدار بعض الزملاء الجالسين حول المائدة باتجاهي عندما سمعوا هذه العبارة. ولا يسعني إلا أن أقول إنني عندما سمعتها استدرت إلى مارك موهير، لأن ممثل كندا، بغض النظر عن كل شيء، قال لنا اليوم في نص خطي،

(تابع بالإنكليزية)

"توجد مسائل أخرى أهم بكثير تتعلق بنزع السلاح النووي وبمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالإضافة إلى الفضاء الخارجي ونزع السلاح التقليدي، يجب أن يكرس لها وقتنا وجهودنا".

(تابع بالاسبانية)

- وطبعاً قال ذلك فيما يتصل بمسألة الألغام المضادة للأفراد. وبناء عليه افترض أن "أحد الوفود" الذي أشار إليه السفير كامبل هنا هو وفد كندا. ولكن دعوني أطمئن السفير كامبل أن الوفد المكسيكي يؤيد تأييداً تاماً هذا الجزء من بيان وفد كندا.

أما المكان الآخر الذي أعتقد بأنه قد يحتوي إشارة إلى الآراء التي أعرب عنها وفد المكسيك فهو في العبارة المتصلة بأكثر المحافل ملاءمة لتناول مسألة الألغام وبالتدابير الجزئية التي تستهدف تأمين حظر كامل. وترد هذه العبارة في الفقرة الخامسة من الصفحة الثانية التي تنص الآن على:

(تابع بالإنكليزية)

"أن مسألة المحفل ليست حتى مسألة".

(تابع بالاسبانية)

منذ إبرام معاهدة أوتاو. فهل هي "ليست حتى مسألة" لأن وفدي هو الذي أثارها؟ وما زلنا نعتقد بأن المحفل الملائم لاتخاذ تدابير جزئية فيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد هو آلية المتابعة المنشأة بموجب اتفاقية عام ١٩٨٠ واجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠ لكي نستعرض تنفيذ ونطاق تلك الاتفاقية وبروتوكولاتها، بما يشمل البروتوكول الثاني والبروتوكول الثاني المنقح. وأعتقد بأنه سيكون بالإمكان حينذاك التوصل إلى توافق في الآراء بين البلدان التي ستظل حائزة للألغام البرية المضادة للأفراد آنذاك بغية إضفاء طابع رسمي على قرارات الحظر المتخذة من قبل بصورة فردية. أما فيما يتعلق بوفدي، فإنه يسعدني، السيد الرئيس، أن تكون حكومة المكسيك قد قامت في هذا الشهر بالذات بإيداع صك مصادقتها على اتفاقية أوتاوا. وسننظر في تقرير السفير كامبل بمزيد من الدقة والتمعن. وقد نجد، لو حالفنا الحظ، إشارة فيه إلى ما أبديناه من آراء وسنكون سعداء بأن نحيل إليه في الوقت المناسب، ربما في مطلع دورتنا المستأنفة المقبلة، آراءنا فيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): شكراً لممثل المكسيك على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا، السيد غوسن.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بك في المنصب الهام لرئيس مؤتمر نزع السلاح مؤكداً لك أن وفد بلدي مستمر في مؤازرتكم، كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسفير تركيا للعمل الممتاز الذي أداه أثناء فترة رئاسته للمؤتمر.

يطيب لي أيضاً أن أتوجه بالشكر إليكم وإلى سفراء البرازيل وكندا ومصر واستراليا ورومانيا وسويسرا والمكسيك الذين أعربوا عن تقديرهم لسفير بلدي، السفير سلبي، المقرر له أن يغادر جنيف في نهاية الأسبوع الجاري لكي يتولى منصبه الجديد كمدير عام لوزارة الخارجية في بريتوريا، كما ندين بالشكر للسفراء والزملاء الذين أعربوا له شخصياً عن تقديرهم.

وإنني لواثق أنكم تقدرون أن المهلة القصيرة التي أتيحت للسفير سلبي لكي يعد نفسه للعودة إلى بريتوريا، حالت دون تمكنه من إلقاء كلمة في مؤتمر نزع السلاح، وأنا أعلم أنه لو كان في الوقت متسع أمامه لبادر إلى اغتنام الفرصة وألقى بياناً قبل مغادرته.

لقد حظيت بالعمل عن قرب مع السفير سلبي منذ وصوله إلى جنيف، وإنني لأعلم أنه يعتبر أن الفترة التي قضاها هنا أمدته بخلاصة الخبرات التي اكتسبها في حياته الوظيفية حتى يومنا هذا. وكان السفير سلبي يصب اهتمامه على قضايا كثيرة أثناء فترة عمله في جنيف، ورغم أنها كانت حافلة بالكثير مما يستلفت الأنظار، إلا أنه كان يؤثر مجال نزع السلاح وهذه الهيئة بالتحديد، فقد كانا يمثلان تحدياً إيجابياً يلقى لديه قدراً هائلاً من القبول.

وسيكون السفير سلبي، كمدير عام، وهي أعلى وظيفة في الخدمة في وزارة الخارجية، مسؤولاً عن صياغة السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، وتنفيذها في المحافل الثنائية والإقليمية والدولية. كما أن السفير سلبي في منصبه هذا، علاوة على اهتمامه الشخصي بعمل مؤتمر نزع السلاح هذا وبنزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام، سوف يكون له تأثير وإسهام مباشران في المواقف التي يتبناها وفد بلده. وعندما أتحدث بعد ذلك عن التعليمات التي أتلقاها، مستساغة كانت أم غير ذلك، سوف يستطيع الزملاء الموقرون أن يحددوا المصدر الذي وردت منه.

السيد الرئيس، سوف أنقل إلى السفير سلبي العبارات الرقيقة التي أوردتموها وأوردها معكم آخرون وإني واثق أنه سوف يقدر تمنياتكم الطيبة وسيتمنى بدوره لجميع الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح كل النجاح في عملهم في المستقبل.

ختاماً وتعليقاً على موضوع لا صلة له بملاحظاتي السابقة، يسعدني أن أبلغكم بأن صكوك تصديق جنوب أفريقيا على بروتوكول أسلحة الليزر المسببة للعمى وكذلك بروتوكول الألغام المضادة للأفراد الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأيضاً على معاهدة أوتاوا، قد تم توقيعها في بريتوريا، وهي الآن في طريقها إلى نيويورك لإيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وهكذا نأتي إلى نهاية قائمة المتكلمين. فهل من وفود أخرى تريد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

بما أنه لا يوجد من يطلب الكلمة، فإني أنتقل الآن إلى الوثيقة غير الرسمية التي وزعتها الأمانة وتتضمن الجدول الزمني لاجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للأسبوع الأول من الجزء الثالث من الدورة، أي الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد وضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لعقد ضمانات سلبية والمقررين الخاصين وهو مجرد جدول إرشادي كالمعتاد ويمكن تعديله حسب الاقتضاء. وبهذا المفهوم أرى أن نعتمده.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥